مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار الثامن عشر
٢٠٢٤ (١-١٢)

التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. خلدون عبد الصمد

استاذ محاضر، لبنان.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤م

*** المقدمة**

يعد علم الإدارة هو إدارة الوزارات أو الإدارات أو الفرق الحكومية لتنفيذ السياسات الحكومية وتقديم الخدمات الحكومية، وذلك من خلال دراسة حل المشكلات الادارية واتخاذ القرارات المناسبة؛ لمساعدة المؤسسات على تبسيط اجراءات وجهود الإدارة واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة، وتختلف أنواع الإدارة اعتماداً على سياق وهدف المؤسسة الحكومية أو الشركة الخاصة، وينبغي فهم هذه الأنواع بشكل جيد، حيث يساعد ذلك على تحديد أفضل نهجٍ لإدارة مواردهم بفعالية وكفاءة.

أن ميدان الإدارة العامة ظهر كعلم له استقلاليته في عقد الخمسينات من القرن العشرين، حيث كان توجه السياسات العامة للاقتصاد الليبرالي يسير نحو تدخل الإدارة الحكومية في الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية لإصلاح ما دمرته هذه الحرب، ولقد شهد علم الإدارة العامة ظهور ثلاث مدارس وحركات فكرية رئيسة منذ ظهوره كميدان معرفي هي: مدرسة الإدارة العامة الكلاسيكية، ومدرسة الإدارة العامة الجديدة، وحركة الخدمة العامة الجديدة، وكما أسهم تبني دول العالم الثالث المستقلة حديثاً في ذلك الوقت لسياسات عامة اقتصادية اجتماعية للقيام بالتنمية في ظهور أول نماذج علم الإدارة العامة وهو نموذج إدارة التنمية (منير ومحمد ، ٢٠٠٥).

وتطبق الإدارة العامة (Public administration) السياسة العامة وإدارة المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الربحية وهي عبارة عن اختصاص أكاديمي يعمل على دراسة هذا التطبيق وتهيئة العاملين في مجال الخدمة المدنية خصيصاً من أجل أداء مهامهم الإدارية حتى يمارسوا أعمالهم في القطاعين الحكومي وغير الربحي (احمد رجب، ٢٠٢٣).

*** مشكلة البحث**

الإدارة كعلم وفن تقع بين مصطلحين من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية احدهما يطلق عليه Administration مختصاً بالإدارة العامة أو الإدارة الحكومية والمصطلح الثاني Management مختصاً بإدارة الأعمال أو القطاع الخاص أو الإدارة الخاصة بالمصانع

والتجارة والشركات الخاصة، بينما وجهة نظر المدرسة المعاصرة ترى أن الإدارة منهجاً واحداً ونهجها يختلف ما بين الإدارة الحكومية وإدارة الأعمال، وأن اختصاص Administration يُعنى بالأعمال الإدارية التنفيذية بينما Management يُعنى بالإدارة العليا القيادية المؤسسة ومتخذي القرار. (محمد مصطفي، ٢٠١٧).

ومع بداية الالفية الثالثة أو القرن الحادي والعشرين بدء التباين بين الادارة العامة الرسمية (الحكومية) وبين الادارة الخاصة (ادارة الاعمال) تتضاءل لاسيما بعد أن اصبحت الحكومة شريكاً مؤسساً للعديد من شركات ادارة الاعمال او القطاع الخاص مما جعل هناك اندماج بين الادارة العامة والادارة الخاصة ، واتضح ذلك بعد بدء برامج الخصخصة في بيع المشاريع والشركات الخاصة التي تمتلكها الحكومة إلى القطاع الخاص أو انتقالها إلى شركات مساهمة عامة تمتلك الحكومة جزء منها و الباقي أصبح مملوكاً لما يسمي الرأسمالية الشعبية أو الاكتتاب العام.(محمد عبد الفتاح، ٢٠١٣).

أطلقت العديد من الجامعات الأمريكية على كلية الإدارة مصطلح Management لتشمل الإدارة العامة وإدارة الأعمال، وهذا التوجه فرضته المتغيرات السياسية بالتحول من الاشتراكية إلي الرأسمالية التي تدعم مشاركة الحكومات مجال إدارة الأعمال في الصناعة والتجارة، وأن تحول هذه الشركات بفعل الخصخصة ومشاركة الحكومة في إدارة هذه الشركات على مستوى قياداتها العليا بعضوية بعض موظفي الحكومة بمجالس إدارات هذه الشركات جعل فكرة التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة تتقلص، بمعنى الترابط والتلازم والاندماج في الواقع العملي فرصة لصهر الإدارة العامة وإدارة الأعمال معاً ليصبح منهجها هو الإدارة العليا(فؤاد صالح ، ٢٠٢٣).

*** اسئلة البحث**

يسعي البحث الحالي الي تحديد التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة، ويمكن تحديد السؤال الرئيس التالي: ما اوجه التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة التالية: –

١– ما اوجه التباين في مفهوم الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة؟

٢– ما اوجه التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث الهدف؟

٣– ما اوجه التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث العملاء؟

٤– ما اوجه التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث بقية العناصر؟

*** اهداف البحث**

يمكن تحديد اهداف البحث في: –

١– تحديد التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث المفهوم.

٢– تحديد التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث الهدف.

٣– تحديد التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث العملاء.

٤- تحديد التباين بين الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث المسألة وطبيعة الوظيفة والتقويم والمسؤولية المحددة.

*** اهمية البحث**

يمكن تحديد اهمية البحث في وضع عناصر لتحديد التباين بين الادارة العامة الرسمية (الحكومية) والادارة الخاصة (ادارة الاعمال) في العديد من النواحي الادارية كالمفهوم والهدف والمسؤولية والتقويم والتعامل مع الموظفين والعملاء وغيرها من العناصر.

*** الاطار النظري للبحث**

يمكن تحديد التباين بين عناصر الادارة العامة الرسمية والادارة الخاصة من حيث: -

أولاً- المفهوم

يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (فيصل الشواورة، ٢٠١٣) و(منير زيد، ٢٠٠٥): -

١- مفهوم الادارة العامة: يقصد بها تلك الإدارة المسؤولة عن تقديم خدمات عامة لجمهور المواطنين، وتُستخدم في إدارة المؤسسات الحكومية.

٢- مفهوم الادارة الخاصة أو ادارة الاعمال: تلك الإدارة التي تقوم بتسيير العمل وتوجيهه في منشآت ومؤسسات يملكها أفراد أو هيئات خاصة تقوم بنشاط محدد تستهدف الربح، تُستخدم في إدارة الشركات والمؤسسات الخاصة.

ثانياً: الهدف

يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (سامي سعيد، ٢٠٢٣) و(احمد رجب، ٢٠٢٣): -

١- تهدف الادارة العامة إلى تقديم خدمات عامة للمواطنين بغض النظر عن حجم العائد المادي والرسوم المحصلة من طالبي الخدمة أو العوائد المادية المترتبة على هذه الخدمات، وعما إذا كان هذا العائد سيغطى النفقات العامة أم لا .

٢- بينما تهدف الإدارة الخاصة إلى تغطية نفقاتها بالكامل مع تحقيق هامش ربح مادى مناسب.

ثالثاً: العملاء

يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (سعد العتري، ٢٠١٩) و(نعمة الخفاجي وصلاح الهيتي، ٢٠٢٠): -

١- تقدم الادارة العامة خدمات عامة للمواطنين دون تميز بينهم بسبب الأصل أو الدين أو الجنس فعلي سبيل المثال: تقوم بإنشاء الطرق العامة والشوارع وإنارتها لتسهل حركة المواطنين ودون مقابل مباشر او نظير دفع رسوم قليلة كما هو الحال رسوم الطرق السريعة).

٢- أما القطاع الخاص لا يقدم السلع والخدمات إلا لمن هو قادر علي سداد الثمن المحدد لها .

رابعاً: طبيعة الوظيفة: يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (رائد عبد ربه، ٢٠٢٠) و(محمد عبد الفتاح، ٢٠١٣):

٣- في الدول التي تنهج النظام المهني للوظيفة العامة تعتبر الوظيفة دائمة فحتى في حالة إلغاء الوظيفة تلتزم الدولة بنقله لوظيفة آخري، فالموظف يستمر في العمل الحكومي حتى يبلغ سن المعاش أو يتقدم باستقالته بنفسه.

٤- بينما في الإدارة الخاصة، فالوظيفة ذات طابع تعاقدي ويعتمد بقاء العامل على حسب الحاجة إليه.

خامساً: أساليب وطرق التقييم

يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (فيصل الشواورة، ٢٠١٣) و(منير زيد، ٢٠٠٥): –

١– يقيم كل قطاع على أساس هدفه العام، فالقطاع الخاص يهدف كما اشرنا إلي تغطية نفقاته والحصول علي هامش ربح عالي. أي إن المعايير التي يقوم على أساسها هي معايير اقتصادية بحتة.

٢– اما في المنظمات العامة فلا يمكن الاعتماد على المعايير الاقتصادية فقط، فلا يمكن مثلا ان يقيم أداء وزارة الداخلية بمعيار النفقات النقدية التي أنفقتها، وما حققته من إيرادات خلال فترة زمنية معينة، فلا يمكن اخذ معيار الربحية لقياس أداء المنظمات العامة.

سادساً: المسؤولية

يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (جمال عبد الله، ٢٠١٤) و(محمد شحاته، ٢٠٢٠): –

١– الإدارة العامة مسئولة أمام جهات متعددة فهي مسئولة أمام الجمهور، وأمام مجلس النواب، وغير ذلك من جهات رقابية مالية وإدارية.

٢– اما في القطاع الخاص فالمسؤولية الإدارية والمالية بالأساس تكون أمام مجلس إدارة الشركة والجمعية العمومية.

سابعاً: اختلاف المستفيدين

يمكن توضيح التباين بينهما من حيث (محمد مصطفي، ٢٠١٧) و(احمد الشميمري، ٢٠١٩): –

١– في القطاع العام تستفيد شريحة كبيرة جدا من المواطنين من الخدمات العامة

٢– أما القطاع الخاص فشريحة المستفيدين لا تتعدى العملاء والمساهمين وصاحب المشروع.

ويمكن تحديد اوجه التباين بين الادارة العامة والادارة الخاصة (ادارة الاعمال)

١– تتضمن عناصر الإدارة العامة: إدارة الموارد البشرية والمالية والتسويقية وإدارة العمليات، وتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والخدمات وتنظيم الشؤون العامة، والعمل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من المسؤولين والمساهمين والجمهور وغيرهم، وتضمن هذه الإدارة استخدام الموارد العامة بفعالية وكفاءة لتلبية احتياجات العملاء، وتعتمد الإدارة العامة على عدد من المبادئ التي تضمن الشفافية في عمليات صنع القرارات واستخدام الموارد العامة بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، ومن أهم هذه المبادئ: المساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية، وأما فيما يتعلق بأهداف الإدارة العامة، فهي تتمثل في تعزيز المصلحة والرفاهية وضمان العدالة الاجتماعية، ومن أمثلتها إدارة المدارس العامة. (محمد عبد الفتاح، ٢٠١٣)

٢– الإدارة الخاصة: يُقصد بها تنسيق الموارد في الشركات أو المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وتتضمن تخصيص الموارد وتنفيذ السياسات وإدارة العمليات بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف الشركة وزيادة أرباحها، وتتمثل أهم مبادئ الإدارة الخاصة في الكفاءة والفعالية والابتكار، والتأكد من أن المنظمة تمتثل للقوانين واللوائح ذات الصلة والعمل بطريقة أخلاقية، ومن أمثلة الإدارة الخاصة: إدارة الشركات متعددة

الجنسيات والشركات الصغيرة، والمؤسسات غير الحكومية. (فيصل الشواورة، ٢٠١٣)

أن الإدارة العامة تركز على تقديم الخدمات العامة، بينما تركز الإدارة الخاصة على توليد الإيرادات وتعظيم الأرباح، وعادة ما يتم تصميم الإدارة العامة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين بغض النظر عن المكافآت المادية الناتجة عن تقديم الخدمات، بينما تعتمد الإدارة الخاصة على الشكل الأول للربح المادي وهو الفرق الذي يشار إليه غالبًا باسم الغرض التفاضلي. وغالبًا ما يستفيد جزء كبير من المواطنين من الخدمات العامة المقدمة، بينما لا يستفيد القطاع الخاص عادةً أكثر من الجزء والعملاء والمساهمين وأصحاب المشاريع وهو فرق يُعرف باسم فرق المستفيد.(احمد رجل، ٢٠٢٣)، ((جمال عبد الله، ٢٠١٤).

الإدارة الخاصة هي في الأساس أكثر خصوصية وشخصية بطبيعتها من الإدارة العامة، حيث أن الإدارة العامة تمتاز بشموليتها. هذا يعني أن الإدارة الخاصة لا تشمل الجمهور كافة. والإدارة الخاصة هي تشغيل وإدارة مؤسسة أو هيئة وإدارة شؤون شركة أو مؤسسة خاصة. وبمعنى آخر، تعتبر الإدارية الخاصة تنفيذ لسياسات الشركة الخاصة ولغاية منها، والسعي لتحقيق أعلى مستوى من التقدم وجني أرباح أكثر من باقي المنافسين.(محمد شحاته، ٢٠٢٠)

الإدارة الخاصة ليست ذات طبيعة سياسية بل أنها ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية ربحية من أجل جني الأرباح كهدف أول، فإنه يعمل وفقًا لتوجيهات الظروف الاقتصادية والسوق المحلي أو الدولي. وبالتالي، فإن الإدارة الخاصة تتضمن تخطيط وتنظيم وتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة للربح. وسيتم القضاء على أي أنشطة غير مربحة أو غير فعّالة لصالح الشركة.((سامي سعيد، ٢٠٢٣).

إن الربح هو أحد الفروق الأساسية للفرق بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة. وكما أنها تختلف في طبيعة وطريقة الحكم على الشركة أو المؤسسة، يرتبط حجم ونوع وظائف الإدارة العامة بالقيم الفلسفية السائدة في المجتمع أما المشروعات الخاصة فإن أصحابها هم الذين يختارون الشكل و الحجم و النشاط الذي يتفق مع إمكانياتهم و ما يحقق لهم اكبر قدر ممكن من الربح. (احمد رجب، ٢٠٢٣).

من ناحية الوظيفة: في الدول التي تنهج النظام المغلق تعتبر الوظيفة العامة دائمة فحتى في حالة إلغاء الوظيفة فإن الموظف يظل في خدمة الدولة ويتقاضى أجرة ويختلف الوضع تماما في الإدارة الخاصة فالوظيفة ذات طابع تعاقدي ويعتمد بقاء الموظف على حسب الحاجة إليه.(محمد شحاته، ٢٠٢٠).

معايير اتخاذ القرار: في الإدارة العامة تدخل الاعتبارات السياسية والاجتماعية ويتخذ القرار بعد مداولات ومناقشات طويلة وهو في الأخير ليس قرار شخص واحد، أما في إدارة الأعمال فيؤخذ بالاعتبار المعايير الموضوعية والاقتصادية ونادرا ما يؤخذ بغيرها ويرجع ذلك بسبب الهدف الأساسي لإدارة الأعمال وهي الربح المادي فكما قال هورلدكرنتر «الخسارة التي تترتب عن مراعة شعور الناس تتحملها ميزانية الدولة بالنسبة للسياسيين أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإنهم يتحملونها ويدفعونها من جيوبهم وذلك يعني افلاسه».(محمد مصطفي، ٢٠١٧)

أساليب وطرق التقييم: يقيم كل قطاع على أساس هدفه العام فبما أن القطاع الخاص هدفة هو الربح المادي فإن المعايير التي يقوم على أساسها هي معايير اقتصادية بحتة أما في القطاع العام فلا يمكن الاعتماد على المعايير الاقتصادية.(نعمة الخفاجي و صلاح الدين الهيتي، ٢٠٢٠)

المسؤولية: أولا تعرف المسؤولية بأنها الدرجة التي تكون المؤسسة أو المنظمة مسؤولة تجاه الآخرين فيما يتعلق بأدائها، فالإدارة العامة مسؤولة أمام جهات متعددة فهي مسؤولة أمام الجمهور وأمام السلطة التشريعية وغير ذلك أما في القطاع الخاص فالمسؤولية أمام مجلس إدارة المشروع فقط.(احمد رجب، ٢٠٢٣)

تعمل المصالح الحكومية (الإدارة العامة) في ظروف احتكارية أما المشروعات الخاصة (إدارة أعمال) فتسودها روح المنافسة الحرة، وعلى ذلك فإن الإدارة الحكومية تلتزم بقاعدة المساواة بين المتنافسين.(فؤاد صالح ، ٢٠٢٣)

العاملون في الإدارة العامة يعملون بصفتهم لا بأسمائهم وهم مسؤولون عن تصرفاتهم أمام الجمهور سواء مسؤولية سياسية أو أقضائية حسب النظام السائد في الدولة . أما العاملون في الإدارة الخاصة (إدارة الأعمال) هم يعملون بصفتهم الشخصية ولا يخضعون لمسؤولية سياسية وخضوعهم للرقابة القضائية قد يكون بأسمائهم لا بصفتهم.(منير زيد ومحمد سامي، ٢٠٠٥)

الأساس المالي: تختلف الإدارات من حيث الإيرادات والمصروفات والجهة المسئولة ففي القطاع العام توجد مصادر متعددة للإيرادات تتنوع من الضرائب إلى الإصدار النقدي والرسوم وغيرها الكثير وتتنوع أيضا أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها الكثير من المرافق الاجتماعية أيضا وبالنسبة لإعداد الميزانية فهي تأخذ وقت طويل بسبب تعدد الجهات المشاركة أما في القطاع الخاص فإن إيرادهم يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الخاصة بهم وهناك اقتصاد في النفقات لتحقيق أكبر نسبة أرباح وإعداد الميزانية منوط بإدارة معينة داخل المنظمة لذلك فهي لا تأخذ وقت طويل(محمد شحاته، ٢٠٢٠).

ويمكن تحديد اوجه التباين بين الادارة العامة والادارة الخاصة (ادارة الاعمال) من خلال ثلاث اتجاهات:(احمد رجب، ٢٠٢٣)، (جمال عبد الله، ٢٠١٤)، (سعد العتزي، ٢٠١٩)، (فؤاد صالح، ٢٠٢٣)

*** الاتجاه الأول**

أنصار هذا الاتجاه لا يرون أوجه اختلاف بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال، ولعل من أبرز المؤيدين لهذا الاتجاه تيلور، فايول، سايمون، (Taylor, Simon, Fayol) ووفقاً لهذا الاتجاه فإن الاختلاف هو اختلاف في الشكل وفي الإطار الخارجي الذي تُمارس فيه وليس في الجوهر والمضمون. ويؤكد هذا المعني هنري فايول حيث يقول "إن معنى الإدارة لا يشمل الخدمات العامة فحسب ولكن جميع المشروعات مهما كان حجمها ووصفها، فكل المنظمات تتطلب تخطيطاً وتنظيماً وإصدار أوامر وتنسيقاً ورقابة، وقد أكد كل من سايمون وطامسون (Simon, Thompson) هذا التشابه بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال بقولهما " المنظمات الضخمة العامة والخاصة لهما

أوجه تشابه أكثر من أوجه الاختلاف، وفي الحقيقة أن الاختلاف الجوهري والرئيسي بين المنظمات الضخمة والصغيرة وليس بين المنظمات الخاصة والعامة، وأن المبادئ الأساسية للإدارة أو ما تُعرف بوظائف الإدارة (تخطيط، تنظيم، رقابة، تنسيق، توجيه) تحكمها مفاهيم ومبادئ لها صفة الشمول يمكن تطبيقها على المنظمات العامة والخاصة بصرف النظر عن البيئة والظروف التي تعمل فيها المنظمات وتتجاوز في عمومياتها الاختلافات في المواقف التي تواجهها المنظمات.

*** الاتجاه الثاني**

أنصار هذا الاتجاه يتناولون الاختلاف بين الحقلين بشكل عام حيث يرون أن هذا الاختلاف في الدرجة وليس في الجوهر والأساس ويمكن تحديد الاختلاف بين الإدارة العامة والخاصة في: –

١– من ناحية الهدف :تهدف الإدارة العامة إلى تقديم خدمة أو تحقيق مصلحة عامة لأفراد المجتمع من خلال النشاط الذي تقوم به، بينما في الإدارة الخاصة الباعث و الدافع القيام بأي نشاط هو تحقيق العائد الاقتصادي ويتأكد هذا الدافع في الواقع العملي، في أن الإدارة في القطاع الخاص لا تقدِم على أي نشاط إلا بعد دراسة مستفيضة لمعرفة الجدوى الاقتصادية للمشروع فإذا كانت نتيجة هذه الدراسة تشير إلى عدم وجود جدوى اقتصادية للمشروع فيكون القرار صرف النظر عن هذا المشروع بالرغم من حيوية وضرورة هذا المشروع بالنسبة لأفراد المجتمع لأن الدافع الأولي هو تحقيق الربح .

٢– من ناحية المستفيدين: وهناك اختلاف بين المستفيدين في القطاعين ففي المشروعات الخاصة المستفيدون شريحة معينة تتألف من صاحب العمل، المساهمين والعملاء أو فئة خاصة من المجتمع، وفي المقابل في القطاع العام المستفيدون في أغلب الأحيان عدد كبير من أفراد المجتمع .

٣– من ناحية المنافسة: المشروعات العامة تعمل في ظل ظروف احتكارية بمعنى أنه توجد إدارة واحدة في مجال النشاط الواحد، وذلك لأن نشاطات الإدارة العامة يوجد بينها نوع من التنسيق والتكامل. فمثلاً لا يمكن أن نتصور أن يكون هناك تنافس بين وزارة التعليم العالي، والمعارف، والمؤسسة العامة للتدريب المهني بل هناك تكامل وتنسيق بين هذه المرافق العامة لأن لكل منها دورة يقوم به لتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع، وبينما القطاع الخاص تسود فيه روح المنافسة الحرة ومن ثم تتصف الشركات الخاصة بالجرأة، والمخاطرة وتحيُّن الفرص، الأمر الذي يؤدي إلى التطور السريع والخلق والإبداع وهذه تعتبر ظاهرة صحية بالنسبة للقطاع الخاص.

٤– من ناحية دائمية الوظيفة: تتصف الوظيفة في المنظمات العامة بأنها دائمة ولذلك نجد أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع يفضلون الالتحاق بالوظيفة العامة حيث يمكن تحقيق ما يُعرف بالأمن أو الاستقرار الوظيفي، وهذا نابع من لن نشاطات وأعمال المنظمات العامة ذات طابع حيوي وضروري لأفراد المجتمع لا يمكن الاستغناء عنها، بينما في إدارة الأعمال الوظيفة فهي ذات طابع مؤقت وتعاقدي لأنه يمكن توقف نشاط الشركة حالة عدم قدرتها في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وتحقيق الأرباح التي يتوقف عليها استمرار نشاطها.

٥– من ناحية المساواة: قاعدة المساواة تسود بين العاملين في القطاع العام. يعني هذا المبدأ أن خريجي الجامعات إذا تم

التحاقهم بقطاعات الإدارة العامة يتحصلون على نفس المزايا الوظيفية مثل شريحة الأجر والإجازات وشروط الترقية بالإضافة إلى المميزات الأخرى التي تترتب على التحاقهم بالقطاع العام لأن هناك نظاماً واحداً يُطبق على العاملين في القطاع العام بصرف النظر عن المرفق الذي يعمل فيه الخريج سواء في الصحة والتعليم، بينما في المشروعات الخاصة فكل شركة لها نظام خاص تنفرد به عن بقية الشركات الأخرى تحكمه ظروف الشركة الاقتصادية واحتياجها من القوى العاملة، لذلك لا يمكن أن نستغرب اختلافاً في شريحة الأجر والمزايا الأخرى لثلاثة من خريجي الجامعات في ثلاث شركات مختلفة في نفس الإقليم .

*** الاتجاه الثالث**

يختلف هذا الاتجاه تماما عن الاتجاه الأول والثاني حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن هناك اختلافاً جوهرياً وعميقاً بين الإدارة العامة والخاصة حيث يرى ولس سير (Wallace Sayre) "أن الإدارة الخاصة والحكومية تتشابهان في كل الجوانب غير الهامة وغير الحيوية"، ويقول جوسف بور (Joseph Boer) الذي يدرس الإدارة الخاصة والعامة برى أن الإدارة العامة الفعالة ليست كمثل الإدارة الخاصة الفعالة ويناقش ذلك بقوله إن رجال الأعمال يجب أن لا يكونوا تحت وطأة الأوهام المتعلقة بتشابه أعمالهم وأعمال الإدارة العامة.

بينما يحدد اخرون اوجه التباين بين الادرة العامة والادارة الخاصة في (محمد مصطفي، ٢٠١٧)، (سامي سعيد، ٢٠١٣): -

١- معايير اتخاذ القرارات: بالرغم من أن اتخاذ القرارات تعتبر عملية جوهرية في الإدارة إلا أن هناك اختلاف بين القطاع العام والخاص من حيث المعايير ودرجة الرشد في اتخاذ القرارات، إن القرارات التي يتم اتخاذها في الإدارة العامة هي في الواقع نتيجة للمناقشات، والمداولات والمساومات المتبادلة بقصد تحقيق اتفاق شامل حول تحقيق هدف معين ويرجع السبب في ذلك إلى أن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية ، اجتماعية يجب أخذها في الاعتبار من قبل صانعي القرار في القطاع العام.أما بالنسبة للقطاع الخاص فاتخاذ القرارات يعتمد بشكل كبير على المعايير الموضوعية، والاقتصادية لأن الهدف الرئيسي هو تحقيق الربح. يقول هورلد كرنتر (Harold Grotner) "لأن الخسارة التي تترتب عن مراعاة شعور الناس تتحملها ميزانية الدولة بالنسبة للسياسيين أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإنهم يتحملونها ويدفعونها من جيوبهم وذلك يعني إفلاسهم".

٢- اساليب وطرق التقييم: هناك اختلاف حقيقي وحيوي بين القطاعين من حيث أساليب وطرق تقييم نشاطات المنظمات العامة والخاصة. هذا الاختلاف نابع من طبيعة النشاطات القطاع الخاص والعام طالما أن الهدف الأساسي من القيام بالنشاط في المشروعات الخاصة تحقيق الربح، لذلك يمكن الحكم على فعالية أو عدم فعالية القطاع الخاص، أو بمعنى آخر فشله ونجاحه يتوقف على معايير اقتصادية بحتة تتمثل في تحقيق حد أدنى من المدخلات وحد أعلى من المخرجات حيث أن الفرق بينهما يمثل الربح.

٣- المسؤولية: يعتبر هذا العنصر من العناصر الرئيسية التي يختلف فيها الحفلان حيث أكد هذا الاختلاف جون ديوي (John Dewey) قبل خمسة وستين عاماً تقريباً حيث يقول إن الخلاف الجوهري والحيوي بين القطاع العام والخاص يتمثل في عنصر المسؤولية حيث يعني ذلك إلى أي درجة تكون المؤسسة أو المنظمة مسؤولة تجاه الآخرين فيما يتعلق بأدائها، وإن مسؤولية الإدارة العامة مسؤولية عامة أمام جهات متعددة مثل السلطة التنفيذية، الأجهزة الرقابية والجمهور بوجه عام، ولتصوير مسؤولية موظف الإدارة العامة يقول عبد اللطيف قصير إن رجل الإدارة العامة مطالب بتفهم العلاقة القائمة بين عمله والإطار السياسي العام والوقوف على مشاعر الشعب بينما المدير في القطاع الخاص يكون مسئولاً أمام الإدارة العليا في المشروع.

٤- الأساس المالي: هناك اختلاف بين المنظمات العامة والخاصة من حيث الإيرادات، والمصروفات، وإعداد الميزانية، ففي المنظمات العامة مصادر متعددة للإيرادات: الضرائب، القروض، أملاك الدولة، الإصدار النقدي والرسوم، بينما أوجه الإنفاق تشمل: الصحة، التعليم، المواصلات، الدفاع، الأمن.

إعداد الميزانية في القطاع العام يتم عن طريق جهات متعددة داخل المنظمة وخارجها لذلك تحتاج فترة زمنية طويلة، والاستثمارات تعتبر مصدراً رئيسا للإيرادات في المشروعات الخاصة بينما يكون هنا حد أدنى من الإنفاق على المدخلات (الموارد البشرية، المادية، المالية) اللازمة لاستمرار نشاط المنظمة وإعداد الميزانية الخاصة منوط بوحدة معينة داخل المنظمة، لذلك تحتاج عملية الإعداد فترة زمنية أقل مقارنة بالميزانية العامة.

ويري الباحث أن الإدارة العامة تختلف عن الادارة الخاصة في نواح عديدة منها: -

يقاس نجاح الإدارة العامة غالباً بمدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها وهو أمر يصعب قياسه، إذ من الصعب الوقوف على حقيقة الرأي العام أو قياس اتجاهاته في كل وقت، وكما أن الجمهور قلما يذكر بالثناء العمل الحكومي الناجح وقد يجأر بالشكوى في حالات كثيرة لأسباب شخصية، بينما تقاس كفاءة منظمات الأعمال في الغالب بمؤشر الربحية باعتباره المؤثر الرئيسي- لحسن الأداء، وهي عمليات يسهل قياسها.

تمتاز الإدارة العامة بتضخم حجم جهازها الإداري بالمقارنة مع تنظيمات القطاع الخاص، ذلك أن حجم أي مشروع خاص مهما كان كبيراً يتضاءل أمام حجم الجهاز الإداري الحكومي.

يعتبر العاملون في أجهزة الإدارة العامة موظفين عامين وبالتالي فإن العلاقة التي تحكم الموظف العام بالدولة علاقة تنظيمية، بينما العلاقة التي تحكم العاملين في القطاع الخاص مع منظماتهم علاقة عقدية؛ وبذلك تستطيع الإدارة العامة تعديل مضمون مركز الموظف النظامي بزيادة المزايا المقررة للموظفين العموميين أو زيادة التزاماتهم الوظيفية دون حاجة لموافقة الموظفين المسبقة حيث لا يملك هؤلاء حق الاحتجاج بالحقوق المكتسبة

أسلوب تمويل النشاط الحكومي يختلف عنه في القطاع الخاص، فالدوائر الحكومية ليس لها رأس مال مستثمر، وإنما يتم تمويلها عن طريق الاعتمادات (المخصصات) التي ترصد لها في الموازنة العامة للدولة، وكذلك لا توجد علاقة مباشرة بن إيرادات الدوائر الحكومية ونفقاتها حيث أن النفقات لا تستخدم بالضرورة لجلب الإيرادات، وإنما لتقديم خدمات مجانية، أو مقابل رسوم متدنية قياساً بتكلفتها، فنشاط الوحدات الإدارية العامة مرهون بما يخصص لها من اعتمادات من الخزينة العامة للدولة بموجب قانون الموازنة العامة.

تتمتع أجهزة الإدارة العامة بامتيازات القانون العام كسلطة فرض رسوم معينة، أو حق نزع الملكية الفردية لصالح المنفعة العامة (الاستملاك)، وتعتبر أموالها أموالاً عامة وتخضع بالتالي للنظام القانوني الذي يحكم هذه الأموال، مثل عدم قابلية الأموال العامة للحجز عليها، وعدم خضوع ديونها لطرق التنفيذ العادية، وكذلك تعتبر قراراتها قرارات إدارية يمكن الطعن بها أمام القضاء الإداري المختص، بينما تخضع إدارة الأعمال لأحكام وقواعد القانون الخاص.

بينما يري الباحث أن أوجه الشبة بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة: -

١- الوظائف الإدارية واحدة في المجالين فكل منهم تقوم بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وغيرها من الوظائف الإدارية.

٢- العمل في كلا منهم يخضع للسياسة العامة للدولة.

٣- أن كلا الإدارتين تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين الذي ينعكس بشكل مباشر على كفاءة وفعالية المنظمة في تحقيق أهدافها.

٤- أن ممارسة العمل الإداري في كلا الإدارتين يعتمد إلى حد ما على الفن والاستعداد الشخصي والموهبة الذاتية.

٥- المنظمات الخاصة والعامة يخضع نشاطها لمجموعة من اللوائح والأنظمة والقوانين والقيم والاعتبارات الاجتماعية السائدة في مجتمع ما.

٦- أن المشروعات الخاصة والعامة تسعى إلى تحقيق أهدافها بأقل تكلفة و وجهد وأقصر مدة زمنية وذلك عن طريق استخدام أمثل للموارد المتاحة "البشرية والمادية".

٧- كلا القطاعين يعتمد بشكل كبير في ممارسته لأعماله على الوظائف الرئيسية في الإدارة التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، القيادة.

*** النتائج والتوصيات**

١- الإدارة العامة مرتبطة بالقطاعات الحكومية حيثُ كافة القرارات التي تصدر عنها تتعلق بمؤسسات الدولة المختلفة ترتبط بالقطاع الحكومي وسياسات العامة، حيث أنها تتأثر بالظروف السياسية العامة بينما الإدارة الخاصة يمتلكها شخص واحد فقط وتتعلق غالباً بإدارة المنشآت والشركات في القطاع الخاص وتعود ملكيتها للأفراد، فالإدارة الخاصة ترتبط بالنشاطات فردية أو جماعية متعلقة بالقطاع الخاص تتحكم بها الظروف السوق.

٢- الموظفين في الادارة الخاصة يعينون وفق عقود قصيرة الأجل، أما موظفون الحكومة يعينون بالشكل دائم.

٣- ان الادارة الخاصة تخضع لأحكام القانون الخاص أما إدارة العامة لأحكام القانون العام، وهذا بدوره ما ينعكس بشكل كبير على اتخاذ القرارات وتوزيع المهام

٤- الإدارة الخاصة تعمل في جو تنافسي أما الإدارة العامة تعمل في جو احتكاري ولكن من الممكن الرد على ذلك بأن نذكر بوجود شركات في القطاع الخاص تحتكر الخدمات مثل مايكروسوفت.

٥- صيغة التخاطب في الإدارة العامة صيغة الخطابات تكون رسمية فمثلاً: عندما يكون الخطاب موجه من عميد كلية الهندسة إلى رئيس الجامعة يكون كالتالي: الى السيد رئيس جامعة القاهرة تحية طيبة وبعد، ويزعم البعض ان هذا لا يحدث في المؤسسات والشركات الخاصة ويحدث في المؤسسات الحكومية لأننا نخاطب المنصب ولا نخاطب الشخص.

٦- في الإدارة العامة حجم الإدارة فيها كبير والإدارة في المؤسسات الخاصة يكون حجم الموظفين صغير والهيكل التنظيمي يكون صغير وبالتالي تقل المشاكل في الشركات الخاصة وتكثر المشاكل في المؤسسات الحكومية، فنحن نجد في المؤسسات الحكومية الموظفين متكاسلين لا يقوموا بأعمالهم ونجد الواسطة والمحسوبية ويبرروا هذا بسبب كثرة الموظفين وصعوبة الرقابة عليهم.

٧- اختبارات الكفاية: في الإدارة العامة تستخدم اختبارات الكفاية لاتخاذ قرارات التعيين والترقية، وفي إدارة الأعمال أنت لست بحاجة إلى اختبارات كفاية لأنه لديك محددات إنتاج، تقارير، تقييم أداء، فالموظف الذي يحقق أداء أكثر هو الذي يستحق الوظيفة من غير أن تحتاج إلى اختبارات الكفاية؛ وأصحاب الرد يقولون رغم وجود الأرقام والإنجازات إلا أنه في إدارة الأعمال الشركات المتميزة تستخدم اختبارات الكفاية كمحدد إضافي لمعرفة من يستحق هذه الوظيفة.

٨- القانون: ان المنظمات العامة تخضع للقوانين واللوائح التي تتدخل في كل شيء على عكس الإدارة الخاصة؛ والرد على ذلك أن نذكر ان القانون التجاري وقانون العمل واللوائح التي تضعها الشركات تحد من ممارسة الشركات الخاصة تماماً كما يحدث في المنظمات العامة، فتوجد قوانين للجمارك والاستيراد والتصدير والغش والاحتكار وقوانين

٩- يعمل الموظف العام بصفته الرسمية، فلا يستطيع أن يميز في المعاملة بين متلقي الخدمة كونه خادماً عاماً للجمهور يتلقى راتبه من المال العام، بينما يعمل الموظف في القطاع الخاص بصفته الشخصية أو يعمل ممثلاً لأصحاب المشروع مما يمكنه من تقديم معاملة تفضيلية لبعض الزبائن تبعاً لتقديره لأهميتهم في تحقيق الربح للتنظيم الذي يعمل فيه.

*** المراجع**

منير عبودي زيد، محمد هشام سامي (٢٠٠٥): الادارة العامة بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

احمد رجب (٢٠٢٣): الادارة العامة، القاهرة: وكالة الصحافة العربية.

محمد محمود مصطفي (٢٠١٧): الادارة العامة، القاهرة: دار البداية للنشر والتوزيع.

محمد سعيد عبد الفتاح (٢٠١٣): الادارة العامة، القاهرة: المكتب العربي الحديث.

فؤاد ناصر صالح (٢٠٢٣): الادارة العامة الحديثة: الوظائف والانشطة، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

محمد شحاته (٢٠٢٠): الادارة العامة القادمة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

نعمة عباس الخفاجي، صلاح الدين حسين الهيتي (٢٠٢٠): تحليل اسس الادارة العامة: منظور معاصر، الاردن، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

منير عبودي زيد (٢٠٠٥): مدخل الي الادارة العامة بين النظرية والتطبيق، الاردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

جمال محمد عبد الله (٢٠١٤): ادارة الاعمال مبادئ ومفاهيم، الاردن، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

احمد بن عبد الرحمن الشميميري (٢٠١٩): ادارة الاعمال اساسياتها ومفاهيمها وتطبيقاتها المعاصرة، الرياض: العبيكان.

رائد محمد عبد ربه (٢٠٢٠): مبادئ ادارة الاعمال، الاردن، عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

سعد علي حمود العتري (٢٠١٩): ادارة الاعمال، الاردن، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

سامي عبد القادر سعيد (٢٠٢٣): مبادئ ادارة الاعمال، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

فيصل محمود الشواورة (٢٠١٣): مبادئ ادارة الاعمال مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، الاردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.